



المركز الفلسطيني
للبحوث
السياسية والمسحية
Palestinian Center for
POLICY and
SURVEY RESEARCH

أثر صعوبات الحياة الناتجة عن الاحتلال في تقويض الثقة المتبادلة والتأييد
لعملية السلام الفلسطينية-الإسرائيلية:

حالة دراسية عن

هدم المنازل ومنع البناء في مناطق "جيم"

جهاد حرب، علاء لحلوح، ووليد لدادوه



حزيران (يونيو) 2021

المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية
شارع الإرسال، ص.ب 76، رام الله، فلسطين
ت: +970-2-2964933
ف: +970-2-2964934
pcpsr@pcpsr.org
www.pcpsr.org

أثر صعوبات الحياة الناتجة عن الاحتلال في تقويض الثقة المتبادلة والتأييد لعملية السلام الفلسطينية-الإسرائيلية:

حالة دراسية عن

هدم المنازل ومنع البناء في مناطق "جيم"

جهاد حرب، علاء لحلوح، ووليد لدادوه



المركز الفلسطيني
للبحوث
السياسية والمسحية
Palestinian Center for
POLICY and
SURVEY RESEARCH

مقدمة

يواجه الفلسطينيون صعوبات متعددة في مناطق (جيم) للحصول على السكن اللائق لهم ولعائلاتهم سواء كان ذلك من خلال تعذر الحصول على رخص البناء اللازمة أو الخوف الدائم من هدم مساكنهم أو المناطق السكنية التي يقطنون فيها. وذلك دون الحصول على المساعدة من السلطة الفلسطينية لحمايتهم أو تقديم المساعدة في مواجهة السلطات الاسرائيلية عند تعرضهم للتهديد بهدم منازلهم مقارنة بباقي المناطق الأخرى في الضفة الغربية. هذه الصعوبات تتعلق بشكل أساسي بامكان السكن حيث لا تمتلك السلطة الفلسطينية السيطرة عليها.

تجلى هذه الصعوبات الحياتية للفلسطينيين من خلال تعدد النظم البيروقراطية التي يتعامل معها بما فيها النظام القانوني، وتبدو الصعوبات أكثر وضوحاً بالنسبة للحصول على رخص البناء حيث تستخدم السلطات الإسرائيلية جهاز التخطيط الإسرائيلي في الضفة الغربية لمنع التطور الفلسطيني وسلب أراضي الفلسطينيين.

تم تقسيم الضفة الغربية باستثناء مدينة القدس إدارياً، وفقاً لنص الاتفاقية الفلسطينية المحلية عام 1995 "أوسلو 2"، إلى ثلاث مناطق: وضعت المنطقة (أ) تحت السيطرة المدنية والأمنية الفلسطينية، ووضعت المنطقة (ب) تحت سيطرة مدنية فلسطينية وسيطرة أمنية إسرائيلية، فيما بقيت المنطقة "ج" خاضعة كلياً للسيطرة الأمنية الإسرائيلية تحتفظ إسرائيل بصورة كاملة تقريباً بالسيطرة على إنفاذ القانون والتخطيط والبناء فيها. كان من المفترض بناء على الاتفاقية المحلية الموقعة أن يتم نقل الصلاحيات إلى السلطة الفلسطينية بشكل تدريجي على مدار 18 شهراً، وأن يكون هذا التقسيم مؤقتاً، حيث لم يتم الأخذ بعين الاعتبار احتياجات النمو الطبيعي للسكان على المدى البعيد، وبقيت ترتيباته سرية منذ ما يزيد عن العشرين عاماً.

تشكل مناطق (جيم) أكبر أجزاء الضفة الغربية، وهي تحيط بالمنطقتين (أ) و(ب) وتفصل بين أجزائهما. تبلغ مساحة المنطقة (ج) ما يزيد عن 60 بالمائة من الضفة الغربية، وهي منطقة متصلة جغرافياً أقيمتها إسرائيل تحت سيطرتها في مجال الأمن وجميع المجالات المدنية المتعلقة بالأراضي بما في ذلك التخطيط والبناء ومرافق البنى التحتية والتطوير. يقم فيها ما يُقدَّر بحوالي 300 ألف فلسطيني في المنطقة (ج) أي حوالي 10% من السكان الفلسطينيين، في 530 تجمعاً سكنياً، من بينها 241 تجمعاً تقع بأكملها أو يقع جزء منها في مناطق (جيم) 50% أو أكثر من المنطقة المبنية).

المصدر: المنطقة (ج) المخاوف الإنسانية الرئيسية، الأمم المتحدة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

https://www.ochaopt.org/sites/default/files/area_c_key_humanitarian_concerns_arabic.pdf

تجبر السلطات الإسرائيلية قوانين التخطيط والبناء وإجراءات التخطيط في الضفة الغربية لخدمة منع التطور وإيقاف التخطيط المستقبلي وتنفيذ أوامر الهدم؛ وهي تفعل كل ذلك كجزء من خطة سياسية غايتها تمكين إسرائيل من تسخير أقصى مساحة ممكنة من أراضي الضفة الغربية لاحتياجاتها وفي المقابل تبذل ما في وسعها لتقليل موارد الأرض المخصصة لخدمة احتياجات السكان الفلسطينيين¹.

تهدف دراسة الحالة هذه المتعلقة بالسياسات الإسرائيلية في حرمان الفلسطيني من تحسين السكن إلى فحص مدى تأثير صعوبات الحصول على رخص البناء وسياسة هدم المنازل في مناطق (جيم) على مستوى ثقة الفلسطينيين بالجانب

¹ انظر/ي: سياسة التخطيط في الضفة الغربية | بتسيلم (btselem.org)

الإسرائيلي ومدى الأثر الذي يتركه ذلك على مستوى التأييد لعملية السلام مع الإسرائيليين. اعتمدت الورقة على نتائج استطلاعين للرأي العام أجراهما المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية حول الثقة بالطرف الآخر. تم إجراء الاستطلاع الأول في شهر آب/ أغسطس 2020 بين عينة تمثيلية بلغ عددها 1200 فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة في 120 موقعاً سكانياً، فيما تم إجراء الاستطلاع الثاني في نهاية شهر تشرين أول/ أكتوبر- تشرين ثاني/ نوفمبر 2020، بين عينة تمثيلية بلغ عددها 1560 فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة. كذلك تم الاعتماد على نتائج تجارب مسحية تم إجراؤها في شهر كانون ثاني/ يناير 2021 بين عينة بلغت 243، منهم 162 فرداً ممن يعانون من المشقات اليومية في منطقة اتش 2 بالإضافة لمناطق تعاني من هدم البيوت ورخص الأبنية ومناطق قريبة من الجدار وتتعرض لمصادرة الأراضي، و81 فرداً تم اختيارهم من مناطق اقل معاناة وأكثر بعداً عن مناطق الاحتكاك. كما تم لأغراض هذه الورقة عقد مجموعتين بؤريتين (Focus Group) لمناقشة نتائج الاستطلاع والتجارب المسحية ومدى الصعوبات التي يواجهها المواطنون في هذه المناطق، وتم إجراء مقابلات مع مسؤولين رسميين وناشطين في منظمات المجتمع المدني. كما تم الاعتماد على دراسات صادرة عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وعن مؤسسات حقوق انسان إسرائيلية ومنظمات أهلية فلسطينية.

خلفية: الإجراءات الإسرائيلية لمنع البناء في مناطق "جيم"

تستخدم السلطات الاسرائيلية جهاز التخطيط في الضفة الغربية لمنع التطور الفلسطيني وسلب أراضي الفلسطينيين مستخدمة القوانين والأنظمة العسكرية وإجراءات لإيقاف التخطيط المستقبلي وتنفيذ أوامر الهدم، حيث تستغل السلطات الإسرائيلية سيطرتها التامة هناك في مجال التخطيط والبناء لتمنع الفلسطينيين منعاً شابه تاماً من البناء في مناطق "جيم" في ما يقارب 60% من هذه المنطقة - أي نحو 36% من مجمل مساحة الضفة الغربية - تفرض إسرائيل هذا المنع بواسطة تعريف مساحات شاسعة كـ "أراضي دولة" و"أراضي مسح" و"مناطق إطلاق نار" ومحميات طبيعية" و"حدائق وطنية" وذلك عبر ضمها إلى مسطحات نفوذ المستوطنات والمجالس الإقليمية أو عبر القيود والتضييق السارية على الأراضي التي احتجزتها إسرائيل بين جدار الفصل والخط الأخضر².

كما أنها تطبق سياسة تمنع البناء الفلسطيني منعاً شابه تاماً في الـ 40% المتبقية من مناطق "جيم"، وذلك إما عن طريق الرفض الكلي تقريباً لجميع طلبات استصدار رخص البناء من أي نوع كان - سواء بناء المنازل أو المباني الزراعية أو المباني العامة أو مرافق البنية التحتية. ترفض الإدارة المدنية إعداد أو المصادقة على خرائط هيكلية لمعظم البلديات الفلسطينية في مناطق "جيم" فمن 240 قرية في المنطقة "جيم" فإن 27 منها فقط توجد لديها خرائط هيكلية تشكل مساحتها 0,5%³ من مساحة مناطق "جيم" كافة وهي في معظمها مناطق عمرانية أصلاً. هذه الخرائط أعدت دون مشاركة السكان ودون اعتبار

² انظر/ي: سياسة التخطيط في الضفة الغربية | [سياسة التخطيط في الضفة الغربية | بتسيلم \(btselem.org\)](http://btselem.org)

³ انظر/ي جريدة القدس الصادرة بتاريخ 2020/1/23، ص 1.

لأَيّ من معايير التخطيط المتوافق عليها في العالم: حدودها ملاصقة لحدود العمران الحالية في القرى بحيث لا مَتَّسَع فيها لمساحة زراعيّة ولا مرعىّ ولا احتياطيّ أرض لتطوير مستقبليّ.⁴

منذ العام 2011 أعدت عشرات التجمعات السكانية الفلسطينية مخططات هيكلية لمناطق سكنها - بالتعاون مع مؤسسات فلسطينية ودولية وكذلك السلطة الفلسطينية - بعدما امتنعت الإدارة المدنية عن إعداد مخططات هيكلية عقب أن طُلب منها ذلك. تطرق جزء من المخططات إلى تجمعات وقرى تقع كافة مساحتها ضمن مناطق "جيم" وأخرى يقع جزء من مساحتها فيها. حتى شهر أيلول من العام 2018 قُدم 102 مخططًا هيكليًا لأجل المصادقة عليها من قبل الجهات المختصة بالتخطيط في الإدارة المدنية إلا أنه وحتى نهاية العام نفسه صودق على خمسة منها فقط والتي تسري على مساحة قدرها نحو ألف دونم وتشكل 0.03 % من مناطق "جيم".⁵

جدول رقم (1) نسبة المناطق المبنية في مناطق "جيم"⁶

حجم البناء	منطقة سكنية	عدد السكان المقدر
100%	241	67,102
50%-99%	51	55,018
أقل من 50%	240	175,866
المجموع	532	297,986

احتمالية حصول الفلسطيني على رخصة بناء ... هو صفر

يقول عصام العاروري مدير وكز القدس للمساعدة القانونية أنه "منذ توقيع اتفاق أوسلو انخفضت نسبة الموافقة على البناء في مناطق "جيم" إلى حوالي 1.5% من مجمل الطلبات"

تُظهر معطيات الإدارة المدنيّة أنّه بين بداية العام 2000 حتى العام 2018 قدّم الفلسطينيون 6,532 طلبًا للحصول على تصاريح بناء، حيث تمت المصادقة 210 طلبات أي نحو 3,2% فقط، وهي وفقا لتصريحات الإدارة المدنية طلبات للحصول على تصاريح لمبانٍ قائمة

وصدرت ضدها أوامر هدم. وقد أشارت الإدارة المدنية إلى أنها وافقت على 21 طلبًا فقط قدمها الفلسطينيون للحصول على تصاريح بناء في المنطقة "جيم" من أصل 1485 طلبًا، أي أن 98.6% تم رفضها، في السنوات 2016-2018. في المقابل أصدرت سلطات الاحتلال 2147 أمرا لهدم مبانٍ فلسطينية في المنطقة نفسها.

⁴ انظر/ي: سياسة التخطيط في الضفة الغربية | بتسليم (btselem.org)

⁵ المصدر السابق.

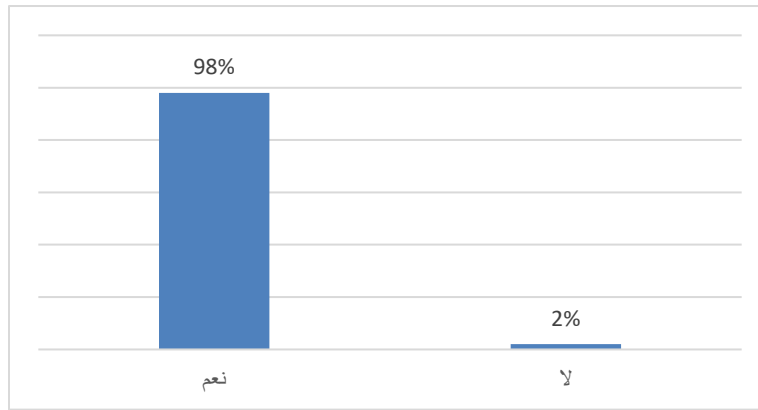
⁶ انظر/ي تحت التهديد: أوامر الهدم في المنطقة (ج) في الضفة الغربية، الأمم المتحدة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ص 1.

https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/demolition_orders_in_area_c_of_the_west_bank_ar.pdf

يقول وليد عساف رئيس هيئة مقاومة الجدار والاستيطان إن "الاحتلال الإسرائيلي يمتنع انشاء بنية تحتية دائمة في مناطق "جيم" ويرفض منح تراخيص لإنشاء شبكات مياه وطرق وعيادات صحية وشبكات الكهرباء بهدف تهجير السكان من هذه المناطق بالكامل، وهي جزء من سياسة التطهير العرقي وضم هذه المناطق إلى إسرائيل، لذلك الاحتلال لا يريد بناء في هذه المناطق وهذا الامر مقرر في خطة آلون منذ احتلال الضفة الغربية".⁷

تظهر التجارب المسحية التي أجراها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في العام 2021 أن 98% من المواطنين مروا بتجربه تقديم طلب رخصة بناء لمنزل أو مكان عمل في مناطق "جيم".

شكل رقم (1) تقدمت بطلب لرخصة بناء "منزل أو مكان عمل



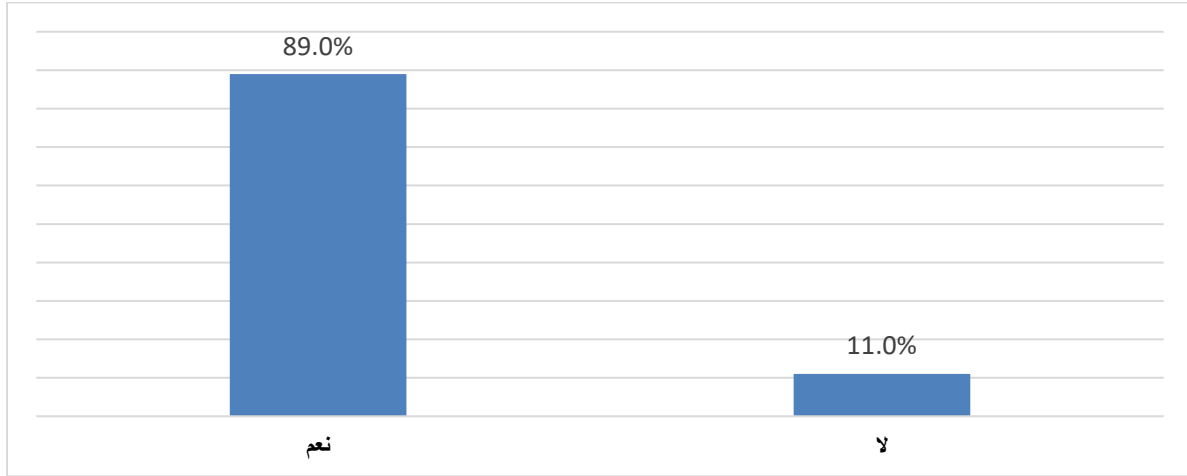
يقول كافة السكان ممن تقدموا لطلب رخص بناء انه تم رفض طلبهم من قبل السلطات الإسرائيلية أكثر من مرة. يشير عصام عاروري مدير مركز القدس للمساعدة القانونية إلى أن "السلطات الإسرائيلية تستخدم قانون البناء الأردني لسنة 1966 بطريقة تقنية لخدمة أغراض سياسية؛ فهي لا تتصرف كقوة احتلالية استعمارية مؤقتة بل يوجهها مبدأ أرض إسرائيل الكاملة حيث حبرت عن ذلك بقانون القومية الذي اقره الكنيست الإسرائيلي عام 2018 بحصر ارض إسرائيل التوراتية لليهود".⁸

يقول 89% من المستطلعين ممن تقدموا في السنة الماضية للحصول على رخصة بناء من السلطات الإسرائيلية أنهم لم يتمكنوا من الحصول على هذه الرخصة. يوضح الشكل التالي عدم تمكن المواطنين الفلسطينيين من الحصول على رخصة بناء.

⁷ مقابلة اجراها الباحث مع الاستاذ وليد عساف رئيس هيئة مقاومة الجدار والاستيطان بتاريخ 2021/5/25.

⁸ مقابلة اجراها الباحث مع الأستاذ عصام العاروري مدير مركز القدس للمساعدة القانونية بتاريخ 2021/5/30.

شكل رقم (2) لم أتمكن من الحصول على رخصة بناء من الطرف الإسرائيلي في السنة الماضية



يجعل نظام التخطيط التقييدي الذي تطبقه إسرائيل في المنطقة "جيم" من المستحيل على الفلسطينيين عمليا الحصول على تراخيص البناء، وشبكات البنية التحتية وسبل العيش. إنّ هذه السياسة التي تتبناها إسرائيل تمسّ ليس فقط بالسكان

الفلسطينيين القاطنين في مناطق "جيم" وإتّما أيضًا بسكان مئات البلدات الفلسطينية الواقعة جميعها أو جزء منها في المناطق لمصنّفة "أ" و"ب". ذلك أنّ معظم احتياطي الأرض لكثير من هذه البلدات يقع ضمن حدود مناطق "جيم" وتسري عليه القيود والتضييق التي تفرضها إسرائيل في تلك المنطقة.

لذا يمتنع كثيرون عن تقديم طلبات كهذه لعلمهم أنّه لا أمل في المصادقة عليها. وإذ يبقى السكان الفلسطينيون دون أية إمكانية للحصول على رخصة بناء ونظرًا إلى احتياجاتهم المختلفة يضطّرون إلى تطوير بلداتهم وبناء منازلهم دون ترخيص الأمر الذي يُفرض عليهم العيش مهدّدين دائمًا بهدم منازلهم ومصالحهم.

إنّ نظام التخطيط التقييدي، الذي تطبقه إسرائيل في المنطقة (ج)، على الفلسطينيين يجعل من المستحيل عمليا الحصول على تراخيص البناء، مما يعيق تطوير السكن اللائق، وشبكات البنية التحتية وسبل العيش. فقد جرى تخصيص الأراضي العامة (التي تُعرف باسم "أراضي الدولة" كذلك) بصورة تلقائية للمستوطنات الإسرائيلية أو لأغراض التدريب العسكري في حين صنفت معظم الأراضي الفلسطينية الخاصة بمحصة كأراض زراعية، حيث تُفرض قيود مشددة على البناء عليها. ويسهم هذا النظام، إلى جانب القيود الأخرى، في خلق بيئة قسرية تفرض على السكان وتعرضهم لخطر الترحيل القسري.

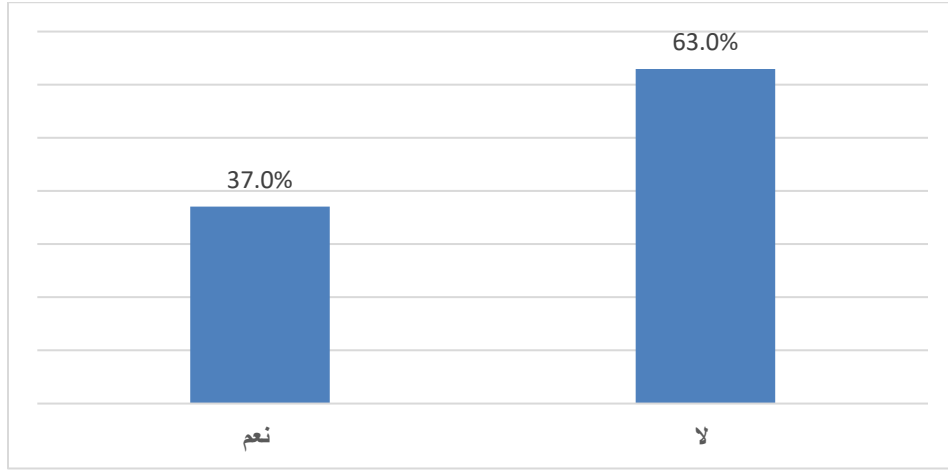
المصدر: المنطقة (ج) المخاوف الإنسانية الرئيسية، الأمم المتحدة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
https://www.ochaopt.org/sites/default/files/area_c_key_humanitarian_concerns_arabic.pdf

هدم المنازل سياسة تضييقية على الفلسطينيين

يواجه المواطنون الفلسطينيون القاطنون في المنطقة جيم تصعيدا إسرائيليًا خطيرا في مخططات هدم قراهم ومساكنهم ومنشاتهم منذ العام 2000، فمنذ العام 1967-2014 بلغ عدد المنازل التي طالها الهدم في الأراضي الفلسطينية ما يقارب

48.000 ألف مبنى.⁹ يقول 37% من المواطنين في المناطق القريبة من الجدار (كما بين استطلاع التجارب المسحية الذي اجراه المركز) أنهم تعرضوا لهدم منشآت تتعلق بعملهم ومصدر رزقهم.

شكل رقم (3) تم هدم منشآت تتعلق بعملك أو مصدر رزق



عمليات الهدم هي جزء من سياسة ممنهجة لطر الفلسطينيين من مناطق "جيم" والسيطرة على أراضيهم، وهذه السياسة تمارس منذ فترة طويلة لكن بدأت الحكومة الإسرائيلية تنتقل من عمليات الهدم الفردية إلى عمليات الهدم الجماعية للتجمعات السكانية في مناطق "جيم". يضاف إليها عمليات الإخلاء تحت حجة التدريب العسكري بحيث يقضي البعض ما بين 30 إلى 60 يوماً سنوياً هم وعائلاتهم يخرجون منازلهم ومناطق عيشهم. لخلق حالة من عدم الاستقرار من أجل إجبارهم على الرحيل بالصفة إلى رفض إيصال الخدمات لهذه المناطق.

كما يركز الاحتلال في سياسة الهدم على منطقة القدس حيث هدم 5000 منشأة مع وجود حوالي 17 ألف منشأة بلا ترخيص وهي معرضة للهدم.

المصدر: مقابلة أجراها الباحث مع الاستاذ وليد عساف رئيس هيئة مقاومة الجدار والاستيطان بتاريخ 2021/5/25.

تشير إحصاءات وتقارير "مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية" التابع لهيئة الأمم المتحدة (أوتشا) إلى مواصلة سلطات الاحتلال هدمها المنازل الفلسطينية وعلى وجه الخصوص في المناطق المصنفة "جيم" وفي القدس. أن عدد المباني المهدامة ومعظمها في المنطقة "جيم" قد بلغت 7,202 مبنيًا، وبلغ عدد الأشخاص المهجرين منها 10,899 فلسطينيًا منذ عام 2009 وحتى مطلع شهر كانون الأول 2020.¹⁰ يتم تدمير أو مصادرة المنازل الفلسطينية، وحظائر المواشي، وأحواض المياه وشبكات البنية التحتية اللازمة لتقديم الخدمات، التي تم بناؤها دون الحصول على التراخيص المطلوبة في المنطقة "جيم"، مما يسبب تهجير الأسر الضعيفة وتعطيل سبل عيشهم.

⁹ انظر/ي تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، في دائرة الضوء: موجز مواطن الضعف في المنطقة "ج" 2014. <https://www.ochaopt.org/ar/content/spotlight-area-c-vulnerability-profile-0>

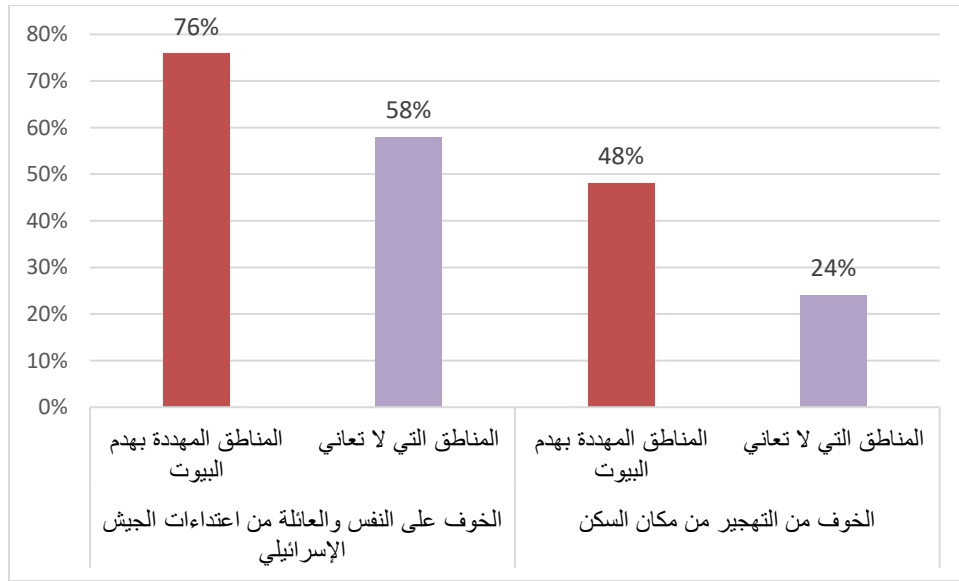
¹⁰ انظر/ي: البناء والهدم في المناطق .c. https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=5178

كما تزايدت نسبة استهداف المساعدات الإنسانية التي تقدم في المنطقة "جيم"، والتي يأتي بعضها استجابة لعمليات الهدم/المصادرة بصورة كبيرة على السنوات القليلة الماضية. وأدت عمليات الهدم والتهدجير إلى تفاقم الفقر وزيادة نسبة الاعتماد على المساعدات بين سكان التجمعات السكانية المتضررة. إن الأثر النفسي-الاجتماعي الذي تسببه إجراءات الهدم والتهدجير على الأطفال مرتفع على نحو غير متناسب.¹¹

يشدد مدير مركز القدس للمساعدة القانوني على أن زيادة الهدم لا يلحق ضرراً بالمواطنين حال وقوعها فقط، بل هي تؤثر في وعي المواطنين وتحد من عمليات البناء خوفاً من الهدم؛ فقد باتت المواطن يخاف قبل الاقدام على البناء في مناطق "جيم" تحسباً من الخوف من الهدم. كما يؤثر على حجم الاستثمار في مناطق "جيم"، حتى أن الدول المانحة أصبحت تتوقف عن التمويل إلى أن تحصل على تراخيص من الاحتلال أي أصبحت تتكيف مع الإجراءات التي تضعها سلطات الاحتلال.

يعاني سكان المناطق التي تقع خلف الجدار او القريبة من الجدار من هواجس مختلفة أكثر من غيرهم مثل الخوف على العائلة، والخوف من التهدجير. فقد أظهرت نتائج استطلاع للتجارب المسحية أن 78% قلقين ان يتم الاعتداء عليهم أو على عائلاتهم في الحياة اليومية من اعتداءات الجيش الإسرائيلي، كما أظهرت النتائج أن 50% يخشون تهجيرهم من أماكن سكنهم.¹² والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (4) بعض مظاهر القلق لدى المواطن الفلسطيني



¹¹ المنطقة (ج) المخاوف الإنسانية الرئيسية، الأمم المتحدة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

https://www.ochaopt.org/sites/default/files/area_c_key_humanitarian_concerns_arabic.pdf

¹² المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، استطلاع التجارب المسحية، مصدر سبق ذكره

إنّ هذا الوضع يعيق تحقيق تنمية في قطاع الإسكان والبنى التحتية وسبل كسب العيش في التجمعات الفلسطينية في المنطقة "جيم" وله تداعيات بالغة الأثر على جميع سكان الضفة الغربية. فعلى سبيل المثال، قدر تقرير صدر مؤخراً عن البنك الدولي أنه "لو أتيح المجال للمصالح التجارية والمزارع للتنمية في المنطقة "جيم" فإنّ من شأن ذلك أن يضيف نسبة تصل إلى 35% للنتائج الإجمالي المحلي".¹³

ويرى العاروري أن هذه الصعوبات "رفض السلطات طلبات الترخيص المقدمة من قبل المواطنين الفلسطينيين وهدم منازلهم" تؤدي إلى الحد من التوسع الفلسطيني في مناطق "جيم" وخلق بيئة قسرية تجعل الحياة شبه مستحيلة في هذه المناطق وتجبرهم على البحث عن بدائل؛ لذلك معدل نمو السكان في مناطق "جيم" أقل بكثير من معدل الزيادة السكانية في المناطق الفلسطينية الأخرى بسبب الهجرة للمناطق الأقل معاناة".

تقول إحدى المشاركات في المجموعات البؤرية التي أجراها المركز إن " الرغبة في الانتقال من مناطق "جيم" إلى مناطق أخرى في الضفة الغربية ترتبط في وجود مضايقات واستيطان وغياب الأمان للأسر والأطفال وعدم الاستقرار نتيجة ممارسات الاحتلال والمستوطنين" ويضيف مشارك آخر " وجود حواجز تعيق عملية الانتقال من مكان السكن إلى العمل ومدرسة الأطفال يدفع الأفراد إلى الانتقال للمدينة "مناطق أ" التي لا توجد فيها هذه المضايقات والصعاب في الحياة اليومية" فيما تقول مشاركة ثالثة "أن هذا التفكير غير موجود لدى كبار السن أما الشباب لديهم التفكير بالهجرة أو الانتقال من أجل تجاوز الصعوبات التي تواجههم في حياتهم اليومية".

الصعوبات وفقدان الثقة

"جميع الفلسطينيين تعرضوا للعنف وهي ممارسات متعددة منها الوقوف على الحواجز والاعتقال أو ظروف معيشية صعبة في مناطق "جيم" إحدى المشاركات في المجموعة الأولى

تشير نتائج الدراسة المسحية التي أجراها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية إلى عدم وجود فروق ذات دلالة بتدني الثقة بالإسرائيليين لدى من تعرضوا لرفض الحصول على رخصة بناء أو هدمت بيوتهم مقارنة بالذين لم يتعرضوا. إلا أن حوالي 78% ممن رفضت لهم رخص البناء أو هدمت بيوتهم يقولون إنهم تعرضوا لصعوبات عالية مقارنة بـ 40% ممن يقطنون في مناطق لا تعاني من صعوبات الحصول على رخص بناء من قبل السلطات الإسرائيلية أو هدم منازل.

يقول وليد عساف رئيس هيئة مقاومة الجدار إن " هناك موقف شامل لدى الفلسطينيين بعدم الثقة بالإسرائيليين وبخاصة لدى من يتعرضون لصعوبات بسبب سياسة إسرائيل الاستيطانية والاحتلالية، وكلما ازدادت هذه السياسات عدوانية ضد الفلسطينيين يزداد الموقف الفاقد للثقة

يرى وليد عساف رئيس هيئة مقاومة الجدار والاستيطان في السلطة الفلسطينية أن الحكومة الإسرائيلية مقتنعة أن زيادة القمع يؤدي إلى كسر إرادة الفلسطينيين.

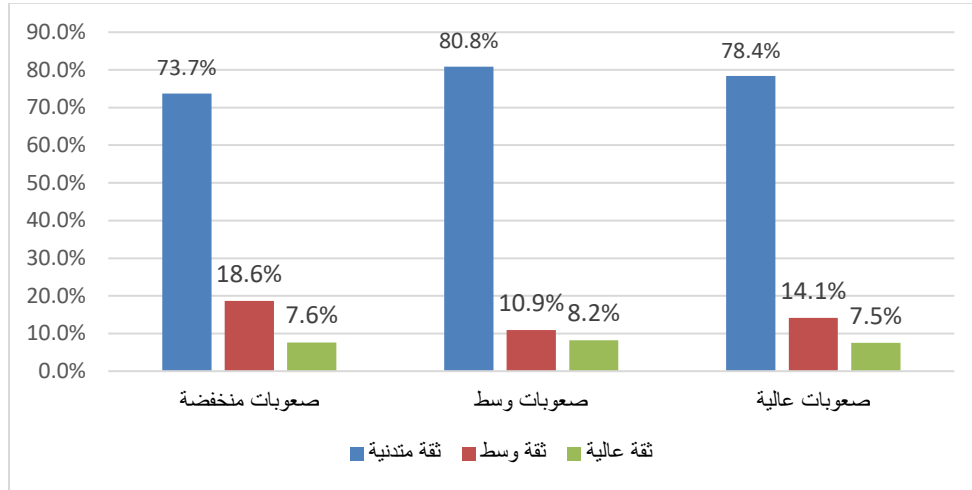
¹³ المنطقة (ج) المخاوف الإنسانية الرئيسية، الأمم المتحدة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

بإمكانية تحقيق السلام".¹⁴ تغلب على المشاركين في المجموعة البؤرية الأولى وهم من "كبار السن" نظرة تشاؤمية وغباب الثقة بالإسرائيليين، يقول أحد المشاركين أن "اليهود يحاولون اخراجنا من القرى وتجميعنا في منطقة واحدة على أساس أن يأخذوا أرضنا" ويضيف آخر "هدفهم من الإجراءات في منطقة "جيم" ترحيلنا إلى المدن والاستيلاء على أرضنا، يخرجون الفلسطينيين ويضعون اليهود".

"عدم الثقة بالإسرائيليين ناجم عن ممارستهم التي تدل على أنهم لن يخرجوا من هذه الأرض"
أحد المشاركين في المجموعة الأولى

أظهر الاستطلاع الذي اجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحة في شهر آب/ أغسطس 2020، كما يظهر في الشكل التالي، أنه كلما زادت الصعوبات التي تواجه المواطنين كلما انخفضت الثقة بالإسرائيليين. فقد أشار حوالي 78% ممن يواجهون صعوبات عالية إلى أن ثقتهم منخفضة فيما قال 74% بين من يواجهون صعوبات أقل.

شكل رقم (5) الثقة وفقا لمتغير طبيعة الصعوبات

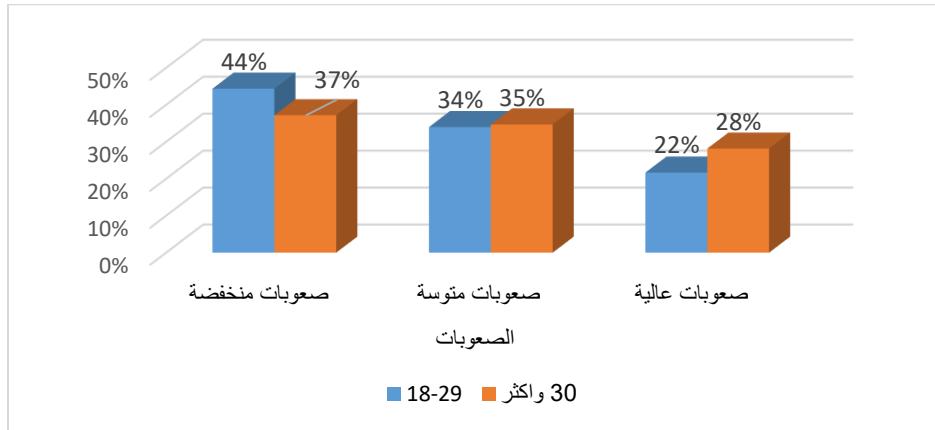


تقول إحدى المشاركات في المجموعة البؤرية الأولى "إن الكراهية والغضب وعدم الثقة يتجه نحو الإسرائيلي المحتل وليس الديانة اليهودية" فيما ترى مشاركة أخرى "هناك إسرائيليون يرفضون الاحتلال ويرغبون بالسلام فيما الجيش والحكومة يريدون الإبقاء على الاحتلال"، ويضيف مشارك ثالث "الإسرائيليون لا يريدون السلام لنا 25 عاما نعمل مفاوضات مع الإسرائيليين لكنهم يقومون بالاستيلاء على ما تبقى للفلسطينيين خلال هذه الفترة".

¹⁴ مقابلة اجراها الباحث مع الاستاذ وليد عساف رئيس هيئة مقاومة الجدار والاستيطان بتاريخ 2021/5/25.

وفي الوقت الذي يقول فيه 22% من الشباب (18-29) بأنهم يتعرضون لصعوبات عالية في مناطق "جيم"، وفقا لنتائج استطلاع الرأي الذي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية في تشرين أول/ أكتوبر 2020، إلا أن 87% منهم يقولون إن الثقة منخفضة بالإسرائيليين، مقارنة 84% للفئة العمرية أعلى من 30 عاما.¹⁵ انظر الشكل التالي.

الشكل رقم (6) الشباب وصعوبات الحياة



وتستذكر إحدى المشاركات في المجموعة الثانية "كنا نسكن في بلدة بيتونيا في الانتفاضة الثانية وكان الجيش الإسرائيلي يأتي الى العمارة التي نسكن بها ليلا ويتم جمع الرجال وحجزهم أسفل العمارة ويضعون الاصفاذ في أيديهم ويصلبونهم، ومن ثم يقومون بتفتيش الشقق الموجود بها النساء، وعند الصباح يغادر الجيش والرجال مصلوبون أسفل العمارة؛ هذه تتيق في ذاكرتي لا تمحى، فكيف يمكن وصف الإسرائيليين إلا بأنهم عنيفين". وقد اتفقت آراء المشاركين والمشاركات في المجموعة الثانية على عدم الثقة بالإسرائيليين.

تؤثر الصعوبات "منع البناء وهدم المنشآت"، التي يعاني منها المواطنون في مناطق "جيم"، على الثقة بالإسرائيليين الامر الذي يؤدي إلى فقدان الثقة بإمكانية التوصل إلى حل تفاوض متفق عليه. كما أن هذه الصعوبات تزيد من حدة التوترات والمواجهة مع سلطات الاحتلال.¹⁶

تشير إحدى المشاركات في المجموعة البؤرية الثانية إلى أنه "في القرى عند القيام بالتخطيط في منطقة "جيم" لوسع المنطقة العمرانية نقوم بعمل مخطط هيكلي ويتم إرساله إلى بيت إيل (مقر الإدارة المدنية في الضفة الغربية) لدراسته لكن يمكث 18 شهرا حتى يتم دراسته؛ فالإسرائيليون غير معنيين بالسلام وإقامة دولتين الى جين بعضهم البعض"

في سؤال للمشاركين في المجموعة البؤرية الثانية يتعلق بإمكانية وجود عملية سلام حقيقية بين الفلسطينيين والإسرائيليين أشار اغلب المشاركين بأنهم لا يعتقدون ذلك، وقال أحد المشاركين الذي أيده المشاركون على رأيه "انه لا يثق باليهود فقد نقضوا العهود؛ فكل اتفاقيات السلام نقضوها ولم يلتزموا بها،

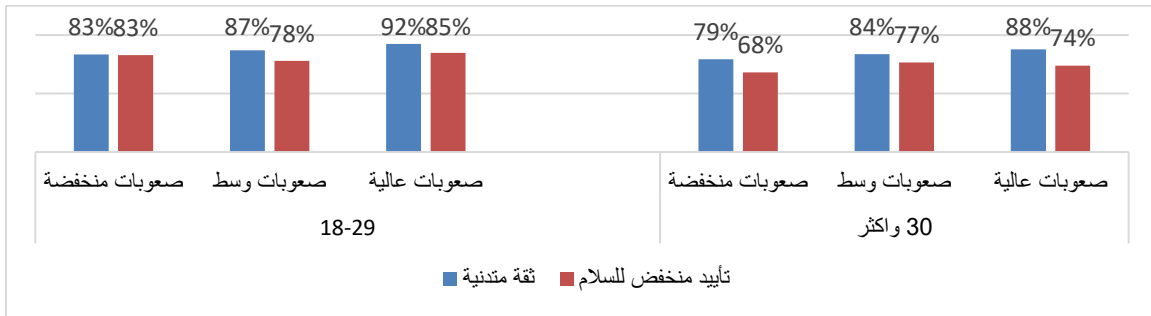
¹⁵ المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، نتائج استطلاع الرأي المشترك نبض الشارع http://pcpsr.org/sites/default/files/Table%20of%20findings_Arabic%20Joint%20Poll%20%20Oct%202020.pdf

¹⁶ مقابلة اجراها الباحث مع الأستاذ عصام العاروري مدير مركز القدس للمساعدة القانونية بتاريخ 2021/5/30.

واستخدموا نصوص في الاتفاقيات تحمل أكثر من معنى واستغلوها لصالحهم".

كما أظهرت نتائج الاستطلاعات بين الشباب (18-29) ان هناك علاقة وثيقة بين الصعوبات والثقة فكلما ازدادت الصعوبات كلما انخفضت الثقة، ونفس الامر ينطبق على الأكبر سنا (30 وأكثر) ولكن بدرجة اقل، والشكل التالي يوضح ذلك حيث أظهرت النتائج أن 92% بين الشباب الذين واجهوا صعوبات عالية ثقتهم متدنية بالطرف الاخر، و88% بين الأكبر سنا من الذين واجهوا صعوبات عالية ثقتهم متدنية بالطرف الآخر.

الشكل رقم (7) يوضح العلاقة بين الصعوبات والثقة والتأييد لعملية السلام بين الشباب

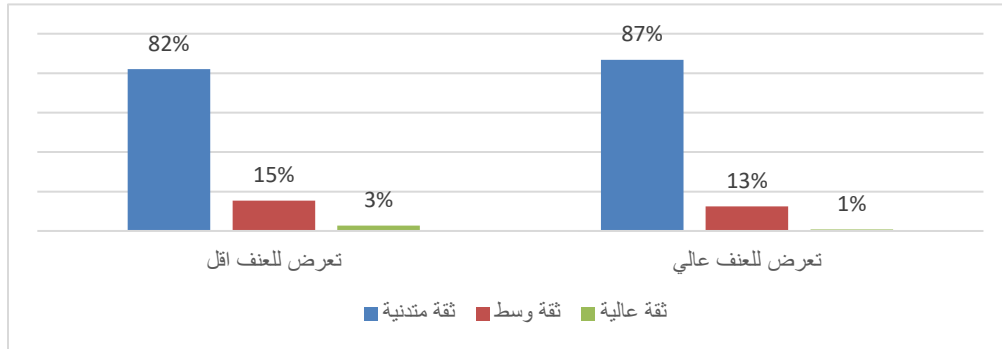


يظهر الشكل (رقم 7) وجود علاقة بين الصعوبات التي يواجهها الشباب نتيجة ممارسات وسياسات الاحتلال وبين التأييد لعملية السلام. فكلما ازدادت الصعوبات انخفض تأييد عملية السلام بين الشباب. ينطبق هذا الأمر على الأكبر سنا ولكن بدرجة أقل، حيث أن 85% من الشباب، مقارنة مع 74% من الأكبر سنا، من بين الذين واجهوا صعوبات عالية، يظهرون تأييدا منخفضا لعملية السلام.

العلاقة بين التعرض للعنف وفقدان الثقة

تشير التجارب المسحية التي أجراها المركز في كانون ثاني (يناير) 2021 إلى أن الثقة بالإسرائيليين تنخفض لدى أولئك الذين يتعرضون لعنف إسرائيلي أكثر من غيرهم. حيث تنخفض هذه الثقة لتصل إلى 87% مقابل 82% بين من تعرضوا لعنف أقل. يجدر التنويه إلى أن الثقة بالإسرائيليين بشكل عام منخفضة لدى الفلسطينيين، ومع ذلك يزداد هذا الانخفاض بالثقة أكثر لدى أولئك الذين واجهوا صعوبات في الحياة أو تعرضوا للعنف من قبل الاحتلال بسبب إجراءات الاحتلال المختلفة. انظر الشكل التالي.

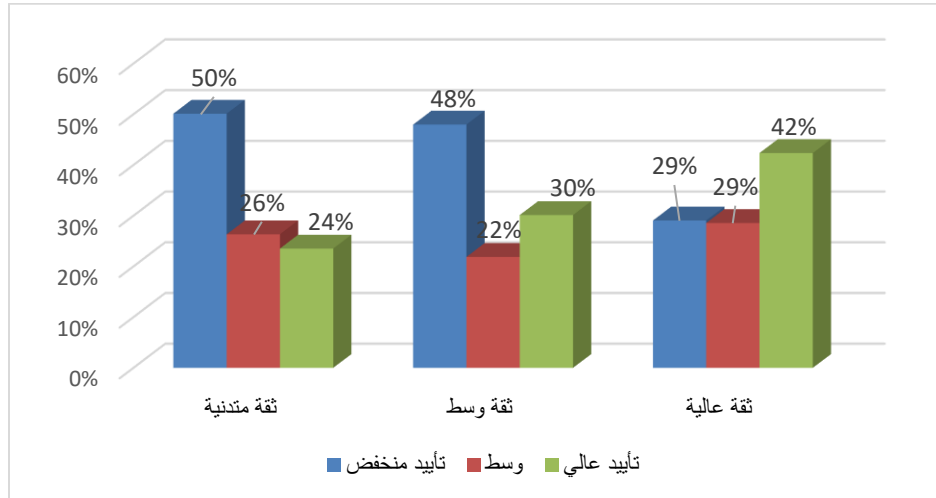
الشكل رقم (8) يوضح العلاقة بين الثقة بالإسرائيليين حسب درجة التعرض للعنف



العلاقة بين فقدان الثقة وتأيد عملية السلام

تبرز العلاقة بشكل واضح بين الثقة بالطرف الآخر وتأيد عملية السلام كما يتضح من التجارب المسحية، فكلما ازدادت الثقة بالطرف الاخر ازداد التأيد لعملية السلام، وكلما تناقصت الثقة تناقص التأيد لعملية السلام. اظهر استطلاع للرأي اجراه المركز الفلسطيني على عينة تمثيلية من الفلسطينيين في الضفة والقطاع أن 50% من الذين لديهم ثقة متدنية بالطرف الاخر لديهم أيضا تأيد منخفض لعملية السلام، و26% لديهم تأيد متوسط لعملية السلام، و24% منهم فقط لديهم تأيد عال لعملية السلام. بالمقابل يرتفع هذا التأيد لعملية السلام بين اولئك الذين لديهم ثقة اعلى ليصل الى 42%.¹⁷

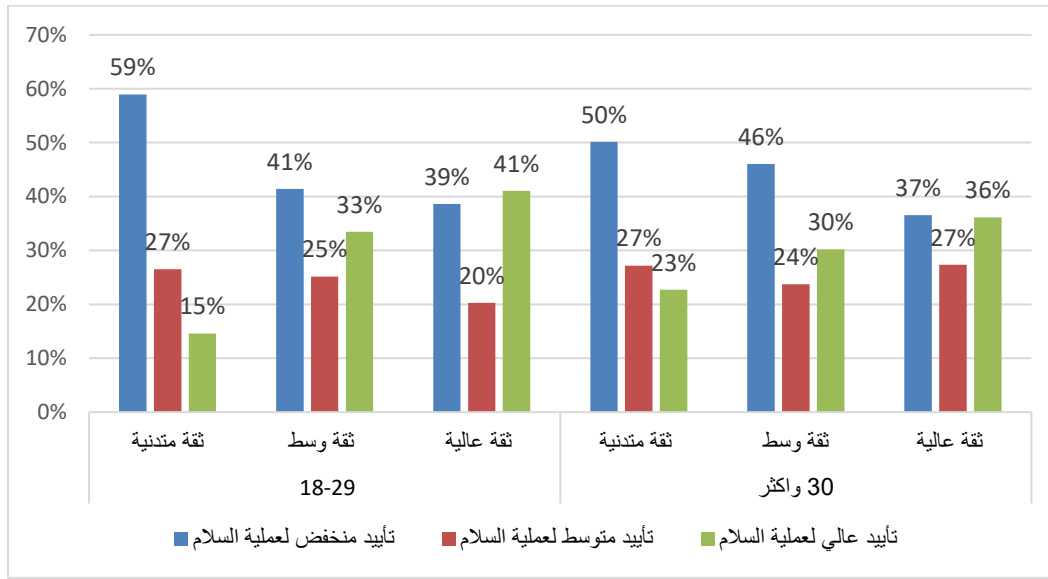
الشكل رقم (9) علاقة الثقة بتأييد عملية السلام



¹⁷ التجارب المسحية، كانون ثاني 2021

في المقابل تشير النتائج ذاتها الى أن الشباب ذوي الثقة المنخفضة هم الأكثر رفضاً لعملية السلام. يظهر الشكل التالي أن 59% من الشباب ذوي الثقة المتدنية، مقارنة بـ 50% من الأكبر سناً من ذوي الثقة المتدنية، يعطوناً تأييداً منخفضاً لعملية السلام.¹⁸ انظر الشكل التالي.

شكل رقم (10) التأييد لعملية السلام حسب العمر ومستوى الثقة



يقول عصام العاروري مدير مركز القدس للمساعدة القانوني إنه على الرغم من قدرة الفلسطينيين على التكيف من أجل المحافظة على معيشتهم لكن هذه الصعوبات تؤدي إلى انفجارات. كما أنها تزيد معارضة الناس للعملية السياسية لأنها لا تؤدي إلى حلول لحياتهم وتخفض من التأييد بين الفلسطينيين لحل الدولتين.¹⁹

التوصيات:

دون المساس بحق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره أو الانتقاص من حقه في دولة ذات سيادة على الأراضي المحتلة عام 1967، فإن معالجة القضايا الحياتية ذات الأولوية للمواطنين الفلسطينيين وبخاصة العيش بسكن يليق بكرامة الانسان وبناء المنشآت اللازمة لعمله والاستمرار بالعيش في المناطق التي نشأ بها وطور نمط حياته وبناءه الاجتماعي تعد ضرورة معيشية لسكان مناطق "جيم". كما أن تخفيف الأعباء عن السكان يوقف الخوف من التهجير القسري، ويساعد على بناء

¹⁸ المصدر السابق.

¹⁹ مقابلة أجراها الباحث مع الأستاذ عصام العاروري مدير مركز القدس للمساعدة القانونية بتاريخ 2021/5/30.

الثقة بالإسرائيليين بإلغاء الاعتقاد بتحويل الاحتلال المؤقت إلى استعمار دائم للأراضي الفلسطينية الامر الذي يؤثر بالإيجاب على تأييد العملية السياسية "السلمية".

في سياق اعادة بناء الثقة وتوفير أسس لاستعادة التأييد للعملية السلمية، تقترح هذه الورقة مجموعة من التوصيات التي تخفف من الصعوبات التي يعاني منها الفلسطينيون في مجال البناء في مناطق "جيم" من الأطراف الفاعلية في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وهي على النحو التالي:

(1) الحكومة الفلسطينية:

- ✓ ينبغي على الحكومة الفلسطينية الالتزام بالوعود التي أطلقتها باعتبار مناطق "جيم" مناطق تطوير وتوفير الموازنات اللازمة لعملية التطوير وترجمة هذه الوعود إلى برامج وسياسات لمعالجة مشاكل التجمعات السكانية الاجتماعية والاقتصادية توفير الخدمات الأساسية؛ كتوفير عيادات صحية متنقلة، لتعزز الصمود في هذه المناطق.
- ✓ تعزيز الإحساس لدى المواطنين في مناطق "جيم" بأنهم جزء من المجتمع المحلي القريب من أماكن سكنهم.
- ✓ توفير تدخلات قانونية بشكل مباشر لحماية المواطنين من عمليات الهدم أو الإجراءات الإسرائيلية المتعلقة بالسكن.
- ✓ توفير مساعدات مالية لمساعدة السكان في إجراءات الترخيص مثل رسوم المساحة، ورسوم الترخيص واللجوء للمحاكم الخ من الإجراءات التي تثقل كاهل المواطنين في هذه المناطق.
- ✓ تبني برامج توعوية للمواطنين في الإجراءات واجبة التصرف في حال التعرض لممارسات من قبل سلطات الاحتلال فيما يتعلق بإجراءات ترخيص البناء ومواجهة الهدم عبر برامج مختلفة تلفزيونية واذاعية والتواصل مع التجمعات السكانية في مناطق "جيم".
- ✓ تدعيم مدخلات الإنتاج والتسويق عبر تقديم رزمة إعفاءات لبعض المواد التي تدخل في النشاطات الاقتصادية للتجمعات السكانية في هذه المناطق، وتوفير آليات ووسائل لتسويق منتجاتها بطرق عادلة بهدف تعزيز صمود المواطنين الفلسطينيين في مناطق "جيم".
- ✓ الاستمرار بالجهد الدبلوماسي بشرح الصعوبات التي يعيشها المواطنون في هذه المناطق وبخاصة بتوفير السكن اللائم بما يحفظ الكرامة الإنسانية للسكان.
- ✓ تطوير الجهد الشعبي المقاوم لعمليات الهدم بتوجيه المواطنين لحماية الأماكن المهددة بالهدم.
- ✓ تطوير استخدام وسائل الاعلام والتواصل الاجتماعي في شرح وتوضيح عمليات التهجير القسري والتمييز العنصري.

(2) منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، تطوير تدخلات على العديد من المستويات وهي على النحو التالي:

- ✓ تقديم مساعدات لتسهيل الحياة على المواطنين كتوفير شبكات المياه والكهرباء، تطوير الحياة الاجتماعية والاقتصادية من باب المسؤولية الاجتماعية.
- ✓ تطوير التنسيق بين منظمات المجتمع المدني لعمل خارطة التدخلات من أجل تطوير تدخلات المجتمع المدني وتنسيق جهودها وخدماتها القانونية والصحية والتعليمية.... إلخ

- ✓ تقديم المساعدات القانونية المساندة لحماية حق المواطنين بالحصول على حقهم بالحصول على تراخيص بناء لمنشآتهم وحمايتهم من الهدم وإجراءات الاحتلال الهادفة للتهجير القسري.

(3) المجتمع الدولي

- ✓ ينبغي على الاتحاد الأوروبي ودوله الضغط على الحكومة الإسرائيلية لاحترام الوقائع والحقائق الموجودة قبل الاحتلال، وإلغاء التعديلات على قانون البناء الأردني التي تقيد البناء في المناطق "جيم".
- ✓ الضغط على الحكومة الإسرائيلية بقبول لجان البناء والتطوير طلبات الترخيص للبناء في مناطق "جيم" للمواطنين الفلسطينيين الراغبين بالبناء. والامتناع عن هدم المنشآت الفلسطينية سواء الخاصة أو ذات الملكية العامة والبنى التحتية الهادفة لتطوير الحياة في هذه المناطق.
- ✓ الضغط على الحكومة الإسرائيلية للموافقة على المخططات الهيكلية للتجمعات السكانية لتوسعة مساحات المناطق المتاحة للبناء في التجمعات السكانية في منطق "جيم".

(4) السلطات الإسرائيلية

- ✓ على الحكومة الإسرائيلية احترام الوقائع والحقائق الموجودة قبل الاحتلال في الخامس من حزيران 1967، وإلغاء التعديلات على قانون البناء الأردني التي تقيد البناء في المناطق "جيم".
- ✓ قبول لجان البناء والتطوير طلبات الترخيص للبناء في مناطق "جيم" للمواطنين الفلسطينيين الراغبين بالبناء الشخصي، وبناء المرافق العامة والبنى التحتية، والسماح بمد شبكات المياه والكهرباء والاتصالات لهذه المناطق.
- ✓ الامتناع عن هدم المنشآت الفلسطينية سواء الخاصة أو ذات الملكية العامة والبنى التحتية الهادفة لتطوير الحياة في هذه المناطق.
- ✓ على الحكومة الإسرائيلية للموافقة على المخططات الهيكلية للتجمعات السكانية لتوسعة مساحات المناطق المتاحة للبناء في التجمعات السكانية في منطق "جيم".



EUROPEAN UNION

هذا التقرير جزء من مشروع بحثي مشترك حول مصادر انعدام الثقة المتبادلة بين الفلسطينيين والإسرائيليين بتمويل من الاتحاد الأوروبي. لا تعكس محتويات هذا النص بالضرورة مواقف الاتحاد الأوروبي.